HABITATIII
كيتو - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦
مؤتمر الأمم المتحدة المعني
بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

HABITAT III ISSUE PAPERS

11 - PUBLIC SPACE

(Arabic)

New York, 31 May 2015

ورقة مسائل حول الأماكن العامة

الكلمات الدالة

شامل اجتماعيا، شامل لكلا الجنسين، متكامل، منتج، متصل، مستدام بيئيا، قادر على مجابهة الكوارث، السلامة الحضرية، تقاسم القيم، تخطيط الأماكن العامة.

المفاهيم الرئيسة

الأماكن العامة – الأماكن العامة هي كافة الأماكن المملوكة للقطاع العام أو المعدّة للاستخدام العام، والمتاحة للجميع والتي يتم التمتع بها من جانب الجميع مجانا ومن دون دافع الربح.
ويشمل ذلك الشوارع والمساحات المفتوحة والمرافق العامة.

- المشاعات الحضرية – تم تعريف المشاعات تقليديا بأنها عناصر البيئية – الغابات أو الغلاف الجوي أو الأنهار أو مصائد الأسماك أو أراضي الرعي – التي يتم تقاسمها، واستخدامها والتمتع بها من جانب الجميع. واليوم، تشمل المشاعات أيضا السلع العامة، مثل الأماكن العامة، والأسواق، والتعليم العام، والصحة، والبنية التحتية التي تسمح للمجتمع بالعمل.
- تخطيط الأماكن العامة – تخطيط الأماكن العامة يشير إلى العملية التعاونية لتشكيل الفضاء العام من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من القيمة المشتركة. ويسهل تخطيط الأماكن العامة، الذي هو أكثر من كونه تعزيزا لتصميم حضري أفضل، إيلاء اهتمام خاص بالهويات المادية والاجتماعية والثقافية التي تحدد المكان.
- القابلية للمشي – هي المدى الذي تكون فيه البيئة مواتية للأشخاص الذين يتنقلون على الأقدام في منطقة ما. وتشمل العوامل التي تؤثر على القابلية للمشي، على سبيل المثال لا الحصر: ربط الشوارع؛ ومزيج استخدام الأراضي؛ والكثافة السكانية؛ ووجود الأشجار والنباتات؛ وتكرار الأبنية وتنوعها؛ والمداخل وغيرها من الأحاسيس على طول واجهات الشوارع.
- المساواة – وتشمل (إعادة) التوزيع المنهجية لفوائد النمو أو التنمية، بحيث تضمن الأطر القانونية "فرصا متكافئة" وتقوم المؤسسات بحماية حقوق الفقراء والأقليات والفئات الضعيفة.

الحقائق والأرقام الرئيسة

ثمة اهتمام متزايد بالأماكن العامة. ففي 2011، وأثناء الدورة الثالثة والعشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، كلفت الدول الأعضاء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتعزيز العمل على نطاق شامل للوكالة على الأماكن العامة، بهدف وضع سياسات الأماكن العامة وتعزيزها، ونشر المعرفة ومساعدة المدن بصورة مباشرة في مبادرات الأماكن العامة.[1] وقد اقترح الفريق العامل المفتوح التابع للأمم المتحدة والمكلف بصياغة أهداف التنمية المستدامة للفترة ما بين 2016 - 2030الهدف الحادي عشر وهو "بناء مدن ومستوطنات بشرية شاملة وآمنة وقادرة على مجابهة الكوارث ومستدامة." ويتمثل أحد الأهداف المقترحة في "توفير حصول الجميع بحلول 2030 على أماكن عامة خضراء آمنة، وشاملة، ويمكن الوصول إليها، ولاسيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة".
إزاء تلك الخلفية، في عينة عالمية من 120 مدينة، تم تقدير مجموع كافة المناطق الحضرية غير المغطاة بأسطح منيعة بين 30 في المائة إلى النصف تقريبا.[2]
من بين المدن الـ 40 التي تمت دراستها[3]، لم تخصص إلا 7 منها أكثر من 20% من الأراضي للشوارع في قلب المدينة، وأقل من 10% في مناطق ضواحيها.
وفي أوروبا وأميركا الشمالية، لدى مراكز المدن نسبة 25% من الأراضي المخصصة للشوارع، في حين لدى مناطق الضواحي أقل من 15%. وفي معظم مراكز المدن في العالم النامي، يتم تخصيص أقل من 15% للشوارع ويزداد الوضع سوءا في الضواحي والمستوطنات غير النظامية حيث يتم تخصيص أقل من 10% من الأراضي للشوارع. ويمثل ذلك انعكاسا لأوجه اللامساواة الهائلة في الكثير من المدن في العالم النامي.
من 1980–2000، ازداد إجمالي معدلات الجرائم في العالم بنحو 30% وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 15% من تلك الجرائم تحتوي على عنصر يتعلق بتصميم الأماكن العامة وإدارتها.[4] وقد أدى ذلك إلى نمو مجتمعات مغلقة، تعزلها الجدران ومنشآت أمنية متطورة، برزت في جميع مدن أميركا اللاتينية

[1] قرار برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية رقم 23/4 حول التنمية العمرانية المستدامة من خلال الوصول إلى الأماكن العامة

[2] انجل، اس. (2012)، *كوكب من المدن* (ص. 212-208)

[3] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2013) *الشوارع بوصفها أماكن عامة ومحفزات للازدهار الحضري*. نيروبي.

[4] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، التقرير العالمي للمستوطنات البشرية (2007)، *تعزيز السلامة والأمن الحضريين*

Translated from English by the global translators:
TALAL ABU-GHAZALEH TRANSLATION Co.

وأفريقيا تقريبا.[5]
على مدى السنوات الـ 30 الماضية، اكتسبت الأماكن العامة طابعا تجاريا وتم استبدالها بأبنية خاصة أو شبه عامة. الاستغلال التجاري يقسم المجتمع وفي نهاية المطاف يفصل الناس إلى طبقات اجتماعية مختلفة.

ملخص المسألة

يتحدد طابع المدينة بشوارعها وأماكنها العامة. فبدءا من الساحات والشوارع إلى حدائق الأحياء وملاعب الأطفال، تشكل الأماكن العامة صورة المدينة. وتشكل المصفوفة الرابطة للشوارع والأماكن العامة هيكل المدينة الذي يتوضع عليه كل شيء آخر. وتتخذ الأماكن العامة الكثير من الأشكال المكانية، بما في ذلك المتنزهات، والشوارع، والأرصفة، وممرات المشاة التي تحقق الربط، وملاعب الترفيه، والأسواق، ولكنها أيضا تشكل الحد بين المباني أو جوانب الطرقات التي غالبا ما تكون أماكن مهمة لفقراء الحضر وفي الكثير من السياقات الشواطئ هي أماكن عامة أيضا. ولا يعني ذلك أن جميع الأماكن العامة هي "أماكن مفتوحة" – فالمكتبة العامة أو المدرسة أو غيرها من المرافق العامة هي أيضا أماكن عامة. وتشكل الأماكن العامة المحيط لمجموعة متكاملة من الأنشطة – كالاحتفالات الرسمية للمدينة متعددة الثقافات، أو التجارة في المدينة التجارية، أو حركة البضائع والأشخاص، أو توفير البنية التحتية، أو المحيط لحياة المجتمع وسبل معيشة الفقراء الحضر – على سبيل المثال، الباعة المتجولين أو جامعي النفايات.
الأماكن العامة تحقق المساواة. حيثما تكون الأماكن العامة غير كافية، أو سيئة التصميم، أو مخصخصة، تصبح المدينة معزولة على نحو متزايد. إذ ترسم الخطوط على أساس الدين أو العرق أو النوع الجنساني أو الوضع الاقتصادي لأن الناس لا يلتقون أو يتعرفون على بعضهم البعض. ومن الممكن أن تكون النتيجة مدينة مستقطبة حيث من المحتمل أن تندلع التوترات الاجتماعية وحيث يتم تقييد التنقل الاجتماعي والفرص الاقتصادية.[6] ويثير التخطيط والتصميم الكافيين للأماكن العامة مسائل تتعلق بحق الناس في حرية التعبير الفني، والتجمع السياسي، وتمكين المجتمع المدني للاستمتاع والمشاركة والتبادل مع كل منها.

تساعد الشوارع والأماكن العامة التي يتم تصميمها وصيانتها بصورة جيدة على خفض معدلات الجريمة والعنف[7] وإفساح المجال أمام الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الرسمية وغير الرسمية التي تسهم في تحسين الثقة المتبادلة والسلامة. ويمكن للأماكن العامة أن تشكل البيئة للجريمة التي تخلق أحياء أقليات حضرية وتقوض الحكم الرشيد. ففي الكثير من البلدات والمدن، لا تتم صيانة بعض الأماكن العامة وتترك مهجورة، فتفقد حيويتها وإمكاناتها. والتحدي المتمثل في صيانة الأماكن العامة هو مسؤولية البلديات ولكن ثمة دور أيضا للمواطنين، والمجتمعات، والقطاع الخاص بطبيعة الحال.
يمكن للمدن أن تعالج اللامساواة من خلال توفير أماكن عامة شاملة وآمنة ويمكن الوصول إليها. وضمان الكثافة الكافية هو أمر ضروري في دعم تكوين رأس المال الاجتماعي. إلا أن السلطات المحلية تتجاهل أحيانا استخدام الأماكن العامة من جانب الفقراء، على الرغم من أن الأماكن العامة هي "غرفة المعيشة للرجل الفقير" وهي مهمة للترفيه، والتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للفئات الضعيفة.[8] فالأماكن العامة بوصفها مصلحة عامة هي المساعد الرئيس للوفاء بحقوق الإنسان، وتمكين المرأة، وتوفير الفرص للشباب. فتحسين الوصول والمشاركة للفئات الأكثر ضعفا هو أداة قوية لتحسين الإنصاف، وتعزيز الاندماج، ومكافحة التمييز في الأماكن العامة. وينبغي أن يتم التعويض عن السكن غير اللائق من خلال التوفير السخي لأماكن عامة ذات نوعية جيدة. إذ يحسن الاستثمار في الشوارع والبنية التحتية للأماكن العامة الإنتاجية الحضرية، وسبل المعيشة، ويسمح بوصول أفضل للأسواق والوظائف والخدمات العامة، ولاسيما في البلدان النامية حيث أكثر من نصف القوة العاملة الحضرية هي غير نظامية.

يعد بعد الخدمة العامة للحفاظ على الشوارع والأماكن العامة حيث يمكن للسلطات المحلية العمل جنبا إلى جنب مع المواطنين والقطاع الخاص لإدارة المشاعات الحضرية وصيانتها أمرا مهما، على سبيل المثال، أحياء تحسين المدينة في جوهانسبيرغ، جنوب أفريقيا. إذ يفشل القطاع الخاص عموما في توفير أماكن عامة ممكنة الوصول وربط حضري أوسع بحق، ولذلك يعد دور الحكومات المحلية في الدفاع عن المشاعات وصياتها أمرا بالغ الأهمية.
تنتج الأماكن العامة قيمة اقتصادية كبيرة. إذ ثمة أدلة على أن الأماكن العامة التي يتم تخطيطها وإدارتها بصورة جيدة تمتع بتأثير إيجابي على سعر العقارات السكنية المجاورة. ففي هولندا، رفع منظر الحديقة العامة أسعار المنازل بنسبة 8%، وأما في برلين، زاد القرب من الملاعب قيمة الأرضي بنسبة تصل إلى 16%. وتشجع الأماكن العامة التي تتم إدارتها بصورة جيدة الثقة في الاستثمار، فعلى سبيل المثال، تزيد إيرادات الأعمال في موقع على الشارع الرئيس

[5] سياسة استخدام الأراضي، المجلد 25، العدد 2، نيسان/ أبريل 2008، الصفحات 153–160

[6] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2012 *تخطيط الأماكن العامة ومستقبل المدن*

[7] راجع ورقة المسائل رقم 2 حول المدن الأكثر أمنا.

[8] http://futureofplaces.com/2014/12/key-messages-from-buenos-aires- - 2014
/conference-2014

في لندن بنسبة تتراوح بين 5-15% بعد الاستثمار في مكان عام قريب.[9] ويمكن اكتساب الزيادة في قيمة العقار وتقاسمها بما أنها تساهم في الإيرادات والاستثمارات العامة. ويتطلب تقاسم قيم الأراضي أدوات خاصة مثل التقييم أو الضرائب أو إعادة تعديل الأرض. ومن الممكن أن يساعد التركيز على الشوارع والأماكن العامة بوصفها حاجة تجارية للتجديد الحضري المدن بوصفها محركات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن أن تتم معارضة التجميل، الذي يحسن قيم العقارات، ولاسيما عندما يدخل موارد وتجديد وخدمات جديدة إلى المدينة. ومع ذلك، يعد اعتماد سياسات إعادة التوزيع أمرا بالغ الأهمية لإعادة توجيه الموارد البلدية التي ينتجها التحسين، ولتحسين دعم الأماكن العامة وكميتها وتوزيعها في الأحياء الأقل حظا.

الشوارع والأماكن العامة بوصفها محركات للتنمية الاقتصادية. تؤدي الأماكن العامة الجيدة دورا حاسما في اجتذاب الاستثمارات، والاستخدامات، والأنشطة، وبالتالي تعزيز السلامة؛ وزيادة قيم الأراضي، وتوليد الإيرادات البلدية؛ وتوفير فرص التفاعل الاقتصادي، وتعزيز فرص كسب العيش. إذ تحدث مصفوفة الربط الجيدة للأماكن العامة تأثيرا على الإنتاجية الاقتصادية بما أنها تحسن كفاءة سلسلة التوريد، وتخفف من تكاليف الإنتاج، وتشجع حركة السلع والأشخاص. فالأماكن العامة توفر فوائد مهمة لجميع أشكال الأعمال، النظامية وغير النظامية على حد سواء. وعلى وجه الخصوص، تقدم الأماكن العامة حيث يمكن القيام بالأعمال غير النظامية لسكان الحضر الأكثر فقرا فرصا ثمينة لكسب الرزق. وتتسم الأماكن العامة المشتركة بالأهمية، على سبيل المثال، غالبا ما يتقاسم الباعة الجوالون المكان مع غيرهم من المستخدمين الذين يتخذون مواقع لهم في المكان العام.[10] ولحيوية الأماكن العامة علاقة مباشرة مع الكثافة الحضرية، وكذلك تعدد الاستخدام والمزيج الاجتماعي. السياق مهم. ثمة اختلافات كبيرة في الأماكن العامة عبر المناطق المناخية، وفي البيئات الثقافية والاجتماعية المختلفة، وبين العالمين المتقدم والنامي، وفي الأجزاء النظامية وغير النظامية من المدينة، وكذلك الاستخدام المرن للمكان من جانب مجموعات مختلفة من الناس عبر الزمن. إذ يخلق ذلك أنماطا وحجما مختلفين للأماكن العامة كما هو مبين في الصورة أدناه.[11]

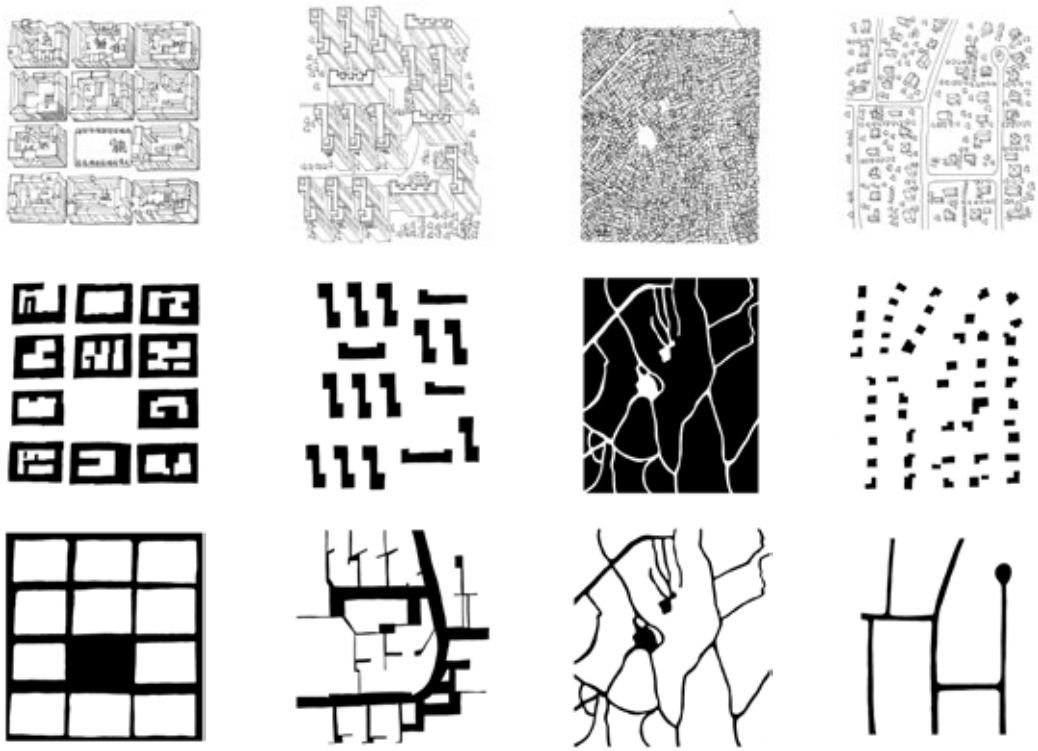

منطقة سكنية
أماكن عامة: 11%

مستوطنة غير نظامية
أماكن عامة: 12%

برج في الحديقة العامة
أماكن عامة: 13%

كتل داخل المدينة
أماكن عامة: 39%

[9] التقرير العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حول المستوطنات البشرية: *تخطيط المدن المستدامة* (2009(

[10] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2009 *تخطيط المدن المستدامة: التقرير العالمي حول المستوطنات البشرية*، ص. 149-148

[11] عرض برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتوسعات المدن

Translated from English by the global translators:
TALAL ABU-GHAZALEH TRANSLATION Co.

يتعين أن ينظر إلى الأماكن العامة بوصفها مناطق متعددة الوظائف للتفاعل الاجتماعي والتبادل الاقتصادي والتعبير الثقافي بين مجموعة متنوعة من الأشخاص وينبغي أن يتم تصميمها وإدارتها لضمان التنمية البشرية، وبناء مجتمعات سلمية وديمقراطية، وتعزيز التنوع الثقافي.
تشكل الأماكن العامة أمرا بالغ الأهمية للتنمية المستدامة. إذ تؤدي الأماكن العامة المخططة والمصممة بصورة كافية دورا أساسيا في إستراتيجيات التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. وبإمكان الأماكن المفتوحة الخضراء أن تقلل من انبعاث الكربون من خلال امتصاص الكربون من الغلاف الجوي. ويمكن أن يؤدي تحسين بنسبة 10% في جودة المشي على الشارع إلى خفض 15 كغم من انبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل أسرة سنويا إذ يقل الاعتماد على السيارات.[12] ومن الممكن أن تعمل المساحات الخضراء بمثابة نظام مستدام للتصريف، وملطفا لحرارة الشمس، ومصدرا لممرات التبريد، وملجأ من الرياح وموطنا للحياة البرية. وتستخدم الكثير من حكومات المدن التخطيط والتصميم لتحفيز تجديد المناطق الحضرية، وإنشاء أماكن عامة شاملة من الناحيتين الاجتماعية والثقافية، وتعزيز تخضير المدينة. وتقوم الحكومات المحلية والوطنية بوضع السياسات التي تشجع المناطق المدمجة والملائمة للعيش، بأماكن عامة كافية تسهل النقل العام، وتشجع على المشي وركوب الدراجات الهوائية، وبالتالي خفض انبعاث الكربون. فالمدينة المدمجة هي الشكل الوحيد المستدام بيئيا للمدينة، إذ تولي الاهتمام بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة، مثل الأشخاص من ذوي الإعاقة. وقد أظهرت الدراسات أنه قد تم ربط التفاعل مع الطبيعة، من خلال الأماكن العامة الخضراء، بالصحة العامة والعقلية.[13] وتوصي منظمة الصحة العالمية كحد أدنى بـ 9 أمتار مربعة من المساحات الخضراء لكل فرد وأن يعيش جميع السكان على بعد 15 دقيقة سيرا على الأقدام إلى مساحة خضراء. وتشير دراسات أخرى إلى أنه لخدمات النظم البيئية الحضرية مثل الحد من تلوث الهواء والتبريد في المناطق الحضرية منافع صحية على المدى الطويل.[14]
تعزيز الأطر القانونية لحماية الأماكن العامة. أدت الأطر القانونية الضعيفة المقترنة بسوء السياسات والإرادة السياسة الضعيفة إلى الاستيلاء على الأراضي العامة، وكسب الفوائد من جانب الجهات الخاصة والنزاع بين المجتمعات والحكومة على استخدام الأماكن العامة. فكلما تواصل التوسع الحضري، يتم إنشاء نسب قليلة من الأماكن العامة وتأمينها. ويمثل دور التشريع والتنظيم والتنفيذ آلية أساسية لتأمين توفر الأماكن العامة وحيويتها وفائدتها على المدى الطويل. والسياسة الواضحة، التي تقر بالقدرة على إنفاذ القوانين والأنظمة، هي أمر حيوي للإدارة الجيدة وكذلك الحماية للأماكن العامة. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن يكون لأنظمة التخطيط الحضري متطلب كفاية الأماكن العامة كجزء من الخطط المحلية والبلدية.

تعزيز المعارف والأدوات والمقاربات لأماكن عامة قابلة للحياة على مستوى المدن. كان الاهتمام بعدد الأماكن العامة وتوزيعها وسهولة الوصول إليها وجودتها في المدن مجزأ، ولاسيما انعدام البيانات المقارنة. وعلى الرغم من أن المدن تقيس النسبة المئوية للمساحات المفتوحة، ليس ثمة أدوات أو مؤشرات لتقييم إما كمية الأماكن العامة أو نوعيتها. وثمة دور أساسي للأوساط الأكاديمية والبحثية في تطوير تلك الأدوات والمؤشرات لذلك ولجلبه إلى الواجهة.

تفسح الأماكن العامة المجال جيدا للمقاربات التشاركية. إذ يعد الوصول إلى الأماكن العامة والمشاركة فيها خطوة أولى نحو تمكين المجتمع المدني. فإنشاء الأماكن العامة وحمايتها وإدارتها والتمتع بها هي فرص مثالية لإشراك جميع المواطنين، وضمان أن يتم تحويل المصالح الفردية والمتباينة إلى ممارسات تعاونية.[15] فقد حفز السعي وراء أدوات المشاركة في تأمين أماكن عامة والمحافظة عليها مفهوم تخطيط الأماكن العامة الذي يلهم الناس لإعادة تصور الأماكن العامة وإعادة ابتكارها وتحسين أحيائهم. إذ تمكن الأماكن العامة السكان من مواصلة المشاركة والمطالبة بحقوقهم في المدينة. ويعني ذلك الاحترام والحماية لعدد من الحقوق والحريات، مثل الحق في حرية التعبير والتجمع، والحق في المعلومات، والتشاور، والمشاركة في عمليات صنع القرار. وينبغي على المدينة الجيدة تعزيز التلاحم الاجتماعي وبناء رأس المال الاجتماعي، وإشراك المجتمع في تصميم الأماكن العامة وإدارتها وصيانتها. وتشكل المقاربات متعددة الاختصاصات والتشاركية للأماكن العامة فرصة للمخططين والمختصين في المشاهد الطبيعية، والمهندسين المعماريين والفنيين والمصممين للتعبير عن أدوارهم بصورة كاملة.

يمكن أن يتم تحويل المطالبات المتنافسة على توافر الأماكن العامة متعددة الاستخدامات، بين على سبيل المثال الباعة الجوالين، والمشاة والسيارات، إلى عناصر استباقية تضمن أن يكون المشهد الحضري انعكاسا لمجتمعاتنا المعقدة وتواريخنا وتنوعنا الثقافي. إذ تعكس الأماكن العامة الاختلافات في الطبقة والنوع الجنساني والسن والعرق في كيفية استخدام الناس للشوارع والأماكن العامة. وقد يتم إقصاء بعض الفئات مثل النساء أو الأطفال أو المهاجرين غير الشرعيين أو الفقراء من الأماكن العامة بسبب العنف أو السيطرة عليها. وبما أن الأماكن العامة هي أماكن العيش المشترك والتسامح، ولكن أيضا الاختلافات والنزاع في الاستخدام مع مرور الزمن، يتطلب ذلك في بعض الأحيان التوسط ووضع آليات لفض النزاعات لتسوية الخلافات.
ينبغي أن تضمن السياسات والإستراتيجيات على مستوى المدينة تخطيط الأماكن العامة وتصميمها وإدارتها على شتى المستويات. إذ يمثل ضمان توزيع

[12] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بيان سياسة التوسع الحضري للازدهار، الدورة الخامسة والعشرون لمجلس الإدارة.

[13] المكفيست، تي اتش.، وفراكياس، ام.، وغودنيس، جاي.، وغونيرالب، بي.، المحررون (2013) تقييم عالمي "التوسع الحضري، والتنوع البيولوجي، وخدمات النظم البيئية: التحديات والفرص" ص 199

[14] المرجع نفسه

[15] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (آذار/ نيسان 2015)، تقرير الدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي: المساواة الحضرية في التنمية – مدن من أجل الحياة

الأماكن العامة على نطاق المدن وسيلة للحكومات للحد من اللامساواة وإعادة توزيع الفوائد. وتتمثل فائدة إعداد إستراتيجية/ سياسة على نطاق المدينة في حماية شبكة من الأماكن العامة ذات الجودة العالية وإنشائها. فمن دون إستراتيجية/ سياسة واضحة، من الصعب على الحكومات المحلية تحديد أولويات الموارد وإنفاقها وتخطيطها، وتبيان قيمة الأماكن العامة، والتخفيف من الآثار السلبية للتدخلات ذات المواقع المحددة (على سبيل المثال، التحسين). ولذلك يعد إطار السياسة الإستراتيجي القوي بدعم من التصميم الحضري أمرا أساسيا. والمثير للدهشة أنه ليس كل الخطط الحضرية تحتوي على إرشادات كافية من أجل إنشاء الأماكن العامة وتخطيطها وتصميمها.

ثمة نموذج جديد يتطور لإنشاء الأماكن العامة أو حمايتها. والمكونات التمكينية لجدول الأعمال الحضري الجديد هي القواعد والتشريعات لإنشاء الأماكن العامة وحماية الوصول إليها، والتخطيط والتصميم الحضريين لتوفير أماكن عامة ذات كمية كافية ونوعية جيدة، والتمويل والاقتصاد الحضريين لتقاسم القيم، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وتوفير فرص العمل، واجتذاب الاستثمارات.[16]

تأمين الأماكن العامة في التوسعات المخططة للمدن، والبناء في الأراضي ضمن المناطق المبنية في المدن ورفع مستوى الأحياء الفقيرة كجزء من جدول أعمال التنمية في المناطق الحضرية. ففي الكثير من المدن، يتم إنشاء نسب منخفضة من الأماكن العامة وتأمينها. وفي المناطق المطورة على نحو نظامي، من الضروري حماية الأماكن العامة القائمة وتحسينها لزيادة الأمن وتحسين الإدارة والتخطيط، وزيادة الوصول؛ ويمكن لمعايير التخطيط حماية الأماكن العامة من التنمية ودعم الإنشاء التدريجي لأماكن عامة جديدة، كما في هونغ كونغ، حيث يسمح للمطورين الذين يقومون بإنشاء متنزهات عامة صغيرة جديدة على موقع محدود بزيادة المساحة المبنية في المقابل. وفي المستوطنات غير النظامية من الممكن لنهج تشاركي لرفع مستوى الأحياء الفقيرة تحديد الأماكن حيث يمكن للتدخل الذي يقوده المجتمع تحسين المرافق والخدمات من دون عمليات تهجير كبرى، على سبيل المثال، نهج الدولية لسكان الكوخ لإعادة تأسيس المنازل في كيب تاون، جنوب أفريقيا، حيث يؤدي رصف ممرات المشاة وطرق الوصول وتحسين الصرف الصحي وتوفير أماكن اللعب إلى تعزيز جودة الحياة. وفي التوسعات الحضرية المخططة من الممكن إنجاز مخصصات أكثر سخاء من خلال ضمان تخصيص أماكن عامة مناسبة ثقافيا ومناخيا.
التنمية الحضرية التي تقودها الأماكن العامة. عندما يركز التخطيط على توفير إمدادات كافية من الأماكن العامة المتصلة بهدف دعم الكثافة الكافية، من الممكن المضي قدما في البنية التحتية، وتقسيم الأراضي، والتنمية بطريقة أكثر كفاءة واستدامة. ويمكن للأماكن العامة قيادة التنمية الحضرية من خلال ضمان ألا يتم السماح بالبناء إلا إذا كانت الأماكن العامة منظمة قبل التنمية. وتحتاج تلك الصلة بين الأماكن العامة والتنمية الحضرية إلى أن يتم فهمها في كل سياق وإطار قانوني من أجل منع إنشاء أماكن عامة غير مدارة و/أو عيوب شائعة في الكثير من المدن. وفي العقود الأخيرة على وجه الخصوص، وضعت الكثير من المدن الأماكن العامة في صميم التنمية الحضرية، على سبيل المثال بوغوتا في كولومبيا.

هدف الأماكن العامة. يعرض برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مجموعة من الأهداف بالنسبة لمساحة الأرض المخصصة للشوارع والأماكن العامة في المناطق الحضرية لضمان أساس كاف للمدينة. والهدف المقترح للأماكن العامة الذي يجري اقتراحه هو أنه ينبغي أن يتم تخصيص 45%[17] من الأراضي للشوارع والأماكن العامة. ويمكن أن يتم تقسيم ذلك إلى 30% للشوارع والأرصفة و15% للأماكن العامة، والمساحات الخضراء والمرافق العامة.[18] والهدف بالنسبة لربط الشوارع هو بين 120-80 تقاطعا لكل في الكيلومتر المربع الواحد.[19] وعند المستوى الأمثل المكون من 100 تقاطع في الكيلومتر المربع الواحد بحيث يكون متوسط عرض كل شارع هو 15 مترا،[20] ستحتل الشوارع في المدينة حوالي 28% من إجمالي المساحة. كما ينبغي أن يستكمل ذلك بهدف نوعي لتقييم إمكانية الوصول، والاستخدام والسلامة، من بين أمور أخرى.

الدوافع الرئيسة للعمل

1. على مستوى المناطق والمدن، تحتاج الإستراتيجيات على مستوى المدينة إلى التركيز ليس على الأماكن والمساحات فحسب، وإنما أيضا على الشكل، والوظيفة والتواصل بين المدينة ككل.
2. ينبغي على السلطات المحلية أن تكون قادرة على تصميم شبكة للأماكن العامة كجزء من خططها الإنمائية.
3. وعلى مستوى الأحياء، ينبغي للتصميم الحضري العمل مع المجتمعات المحلية لتعزيز الاندماج الاجتماعي والاحتفاء بالتعددية الثقافية وتمكين سبل المعيشة في المناطق الحضرية، وبالتالي خلق مساحات غنية وتنبض بالحياة في المشاعات الحضرية.
4. تحتاج القوانين والأنظمة إلى أن يتم استعراضها، وإقامة نظم تمكينية لإنشاء الأماكن العامة وإحيائها وإدارتها وصيانتها، بما في ذلك العمليات التشاركية لتحديد استخدامها وإدارة الوصول إلى الأماكن العامة.
5. تقاسم قيم الأراضي وأدوات إعادة تعديل الأراضي التي سوف يتم اعتمادها وتعزيزها على نطاق واسع حتى تحصل البلديات على القيم الخاصة التي يتم توليدها من الأماكن العامة الأفضل للمحافظة على الاستثمار في الأماكن العامة.

[16] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية 2013. *الشوارع بوصفها أماكن عامة ومحفزات للازدهار الحضري*. نيروبي.

[17] تم تحديدها من جانب تلك التي تحقق كثافة تبلغ 150 نسمة في الهكتار الواحد، وهو الحد الأدنى لنظام النقل العام القابل للتطبيق.

[18] المرجع نفسه.

[19] http://mirror.unhabitat.org/downloads/docs/StreetPatterns.pdf

[20] الحد الأدنى لأحد مسارب مرور السيارات في كل اتجاه، وموقف للسيارات على جانب الطريق، والزراعة والأرصفة

Translated from English by the global translators:
TALAL ABU-GHAZALEH TRANSLATION Co.

6. يحتاج الاستثمار في الأماكن العامة إلى أن يتم تسخيره بوصفه محفزا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الأخذ في الحسبان الروابط بين المناطق الحضرية والريفية.
7. كلما توسعت المدن، يتعين أن يتم تأمين الأراضي الضرورية للشوارع والأماكن العامة وكذلك شبكات البنية التحتية. وتحتاج المشاريع الحضرية إلى ضمان كفاية الأماكن العامة في التوسعات المخططة للمدن، وعمليات بناء الأراضي في المناطق المبنية والمشاريع التشاركية لرفع مستوى الأحياء الفقيرة. وتمثل أدوات تمكين إنشاء أماكن عامة من الأراضي ذات الملكية الخاصة أهمية بالغة.
8. مناقشة بشأن الأهداف والمؤشرات والمبادئ حول قياس توزيع الأماكن العامة وكميتها وجودتها وسهولة الوصول إليها.

البرامج والمشاريع

البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المعني بالأماكن العامة - يعمل على الأماكن العامة، ويضع مقاربات الأماكن العامة ويعززها، وينسق الشركاء، وينشر المعرفة، ويساعد المدن مباشرة في وضع إستراتيجيات للأماكن العامة على مستوى المدن - http:// www.urbangateway.org/publicspace

الشبكة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المعنية بمختبرات التخطيط والتصميم العمرانيين - يقدم خدمات للحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية حول وضع مقاربة متكاملة وشمولية للتنمية الحضرية تركز على مجالات المعرفة: التخطيط المكاني، والتشريع، والإدارة والاقتصاد والتمويل. http://unhabitat.org/urban-themes/planning-and-design
الشبكة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المعنية بالمدن الأكثر أمنا - هي منتدى دولي للمدن والجهات المعنية في المناطق الحضرية يسعى لمنع الجريمة وتحسين السلامة الحضرية في المدن - http://unhabitat.org/global-network-on-safer-cities/
منتدى مستقبل الأماكن – هو تعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومؤسسة آكسون جونسون ومشروع الأماكن العامة وذلك بهدف الدعوة إلى أهمية الأماكن العامة وتخطيط المباني العامة في تخطيط المدن - http://futureofplaces.com/about-future-of-places/

تم إعداد أوراق المسائل لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية من جانب فريق عمل الأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية، وهو فرقة عمل تتألف من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة معا من أجل بلورة جدول الأعمال الجديد للمناطق الحضرية.
تمت الصياغة النهائية لأوراق المسائل خلال ورشة الكتابة التي عقدها فريق عمل الأمم المتحدة في نيويورك من 26 إلى 29 أيار/ مايو 2015.
تمت قيادة ورقة المسائل الحالية من جانب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمساهمات من اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.